الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4083 | الثلاثاء 21 صفر 1443 هـ | 28 سبتمبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

بينهم 21 ألف هندي و 11 ألفا من الجالية المصرية

199 ألف وافد في الكويت يخسرون وظائفهم بتأثير «كورونا»

عدد العمالة المتوقع مغادرتهم البلاد حتى نهاية 2021 يقدر بنحو 65 ألفا

أظهرت بيانات رسمية أن سوق العمل في الكويت فقدت أكثر من 199 ألف وظيفة وافدة، خلال الفترة من مارس 2020 وحتى نفس الشهر من العام الجاري، أغلبهم من المصريين والهنود والبنغال، فيما وصف خبراء اقتصاد، هذا العدد بأنه الأكبر في تاريخ الدولة.

وذكرت جريدة "العربي الجديد" اللندنية أمس، أن البيانات الواردة في تقرير نظام سوق العمل الصادر أخيراً عن الحكومة، كشفت عن أن العمالة التي فقدتها السوق موزعة على 15 نشاطاً.

جاء قطاع العقارات في صدارة الأنشطة الأكثر خسارة للقوة العاملة، إذ فقد نحو 53 ألف عامل، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بفقدان 37 ألف عامل، فيما غادر 30 ألفاً قطاع التشييد والبناء

قطاع العقارا تتصدر الأنشطة الأكثر خسارة للقوة العاملة بمعدل 53 ألف عامل يليه تجارة الجملة والتجزئة بـ 37 ألفا

و27 ألفاً قطاع الصناعات التحويلية و12 ألف عامل قطاع النقل والتخزين.

وأكد تقرير حكومي آخر، أن العمالة التي غادرت في الربع الأول من العام الجاري فقط تركزت بشكل أساسي في الجنسيتين الهندية والمصرية ثم البنغالية، حيث غادر أكثر من 21 ألف هندي البلاد بشكل نهائي، فيما غادر أكثر من 11 ألف مصري، فيما أكد مصدر حكومي رفيع المستوى أن عدد العمالة المتوقع مغادرتهم الكويت حتى نهاية 2021 يقدر بنحو 65 ألف عامل.

وكانت غرفة التجارة والصناعة الكويتية، قد أعربت عن معاناتها من القرارات الحكومية التي تهدف إلى خفض عدد السكان الوافدين في البلاد، مؤكدة أنها تضر الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى تهجير العمالة الماهرة إلى بلدان خليجية أخرى.

ودعا رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر، مؤخرا، رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، إلى إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة الخاص بتحميل المقيمين الذين تجاوزوا الستين عاماً وليس لديهم شهادة دبلوم وما دونها رسوماً بقيمة ألفي دينار لتجديد إقاماتهم، أو إبعادهم عن البلاد.

وتأتي قرارات إبعاد العمالة الوافدة، ضمن حزمة من التغييرات التي تقودها الحكومة لتعديل التركيبة السكانية، والتي تهدف إلى خفض نسبة الوافدين في الدولة مقابل الكويتيين.

لكن خبراء اقتصاد أكدوا أن هذه القرارات أدت إلى حدوث اختلالات كبيرة في سوق العمل، إذ أصيب قطاع التشييد والبناء وفق ما يقول عبدالله الشمري، وهو مشرف على إحدى شركات المقاولات التي تعمل في مدينة المطلاع السكنية الجديدة شمال الكويت، بالشلل التام، إذ بات المهندسون والمقاولون يبحثون عن عمال بناء دون جدوى.

30 ألف عامل غادروا قطاع التشييد والبناء و27 ألفا بالصناعات التحويلية و12 ألفا بالنقل والتخزين

وأوقفت الكويت دخول العمال إلى البلاد منذ بدء تفشي كورونا في الدول الخليجية في مارس من العام الماضي، كما أوقفت تجديد عشرات الآلاف من إقامات العمال.

وكان محافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل، قد قال في تصريحات صحافية في يوليو الماضي، إن "الكويت تحتاج إلى إصلاحات عاجلة لتقف أوضاعها المالية على أرضية أكثر استمرارية، إذ إن الأدوات النقدية غير كافية لمواجهة التحديات الهيكلية".

واستحدث البنك المركزي مجموعة واسعة من إجراءات التحفيز، لتخفيف أثر جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط على القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

تداعيات جائحة "كورونا" انعكست سلبا على سوق العمل في الكويت وأدت لمغادرة آلاف الوافدين البلاد

يخدم المصفاة لمعالجة 400 ألف برميل من النفط الخام يوميًا

«أرامكو» توقع اتفاقيات مشروع مشترك في جازان بـ 12 مليار دولار

"العربية نت" : أعلنت كل من أرامكو السعودية، وشركة إير برودكتس، وشركة أكوا باور، وشركة إير برودكتس قدرة، اليوم عن توقيع اتفاقيات نهائية لتمويل مشروع مشترك بقيمة 12 مليار دولار والاستحواذ على وحدة فصل الهواء والتغويز وإنتاج الكهرباء في مدينة جازان الاقتصادية.

وتأتي مشاركة أرامكو السعودية في هذا المشروع المشترك من خلال الشركة التابعة لها، شركة أرامكو السعودية للطاقة.

وتمتلك أرامكو السعودية حصة 20% في المشروع المشترك، فيما تمتلك شركة إير برودكتس نسبة 46%، وتمتلك شركة أكوا باور نسبة 25%، أمّا شركة إير برودكتس قدرة فتمتلك نسبة 9% من المشروع. علمًا أن نسبة الملكية الإجمالية لشركة إير برودكتس في المشروع هي 50.6%، نظير امتلاكها ما نسبته 4.6% من خلال شركة إير برودكتس قدرة.

وبموجب الاتفاقيات الموقعة، يشتري المشروع المشترك أصول الطاقة ووحدات فصل الهواء والتغويز وتنقية الغاز الاصطناعي من أرامكو السعودية، وعلى أساسه يقوم المشروع المشترك بتشغيل المرافق المعنية بموجب عقد مدته 25 عامًا، مقابل رسم شهري ثابت. وستتكفل أرامكو السعودية بتوريد اللقيم إلى المشروع المشترك الذي سينتج بدوره الكهرباء والبخار والهيدروجين بالإضافة إلى منتجات أخرى لأرامكو السعودية.

منشأة تابعة لشركة "أرامكو" السعودية

ويخدم المشروع المشترك مصفاة جازان التابعة لأرامكو السعودية لمعالجة 400 ألف برميل يوميًا من النفط الخام لإنتاج مشتقات بترولية رئيسة مثل الديزل منخفض الكبريت، ووقود السيارات، ومنتجات أخرى.

وبموجب الانتهاء من هذه الاتفاقيات، تتوقع جميع أطراف المشروع المشترك أن يبدأ نقل الأصول والتمويل خلال شهر أكتوبر 2021م، فيما تعتزم شركة إير برودكتس إجراء لقاء هاتفي مع المستثمرين في ذلك الوقت لإطلاعهم على تفاصيل المشروع.

وقال النائب الأعلى للرئيس للتكرير والمعالجة والتسويق، محمدالقحطاني: "أرامكو السعودية قامت ببناء أكبر مجمع في العالم يعمل بتقنية التغويز والدورة المركبة المتكاملة وإدخال تلك التقنية للمرة الأولى في المملكة مواكبةً للتطوّر الصناعي والاقتصادي في المنطقة الجنوبية. وسيكون هذا المشروع المشترك ركيزة أساسية من ركائز الاكتفاء الذاتي في مشاريعنا الضخمة في جازان، كما أنه سيحسّن القيمة الإجمالية للمصفاة ومحطة توليد الكهرباء التي تعمل بتلك التقنية، ليسهم في إحداث نقلة نوعية في المنطقة من خلال تهيئة مدينة جازان الاقتصادية لمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومشاركة القطاع الخاص. كما يسعدنا في الوقت ذاته مشاركة صندوق التنمية الصناعية السعودي وكذلك 23 من الممولين المحليين والدوليين في هذه الصفقة لتأمين ما مجموعه 7.2 مليار دولار. ونحن متفائلون بأن الاستثمارات القادمة ستهيئ لمشهد الطاقة في السنوات المقبلة".

من جهته قال رئيس مجلس إدارة شركة إير برودكتس ورئيسها وكبير إداريها التنفيذيين، سيفي قاسمي: "نفخر كثيرًا بالإعلان عن بلورة صيغة الاتفاقيات النهائية لهذه الصفقة، والمضي قدمًا بما يتناسب مع استراتيجية التنمية التي ننتهجها لما تنطوي عليه من استثمار يعود بالنفع والفائدة على شركة إير برودكتس، فضلًا عن الاستفادة من إمكانياتنا الأساسية في سياق تنقية الغاز الاصطناعي وإنتاجه. ويسرنا أيضًا بالدرجة الأولى أن نعزز علاقتنا مع أرامكو السعودية الشركة الأكبر في العالم، وأن نبني شراكة مع شركتي أكوا باور وقدرة إنيرجي في إطار هذا المشروع العملاق الذي سيساند رؤية المملكة 2030 بالإضافة إلى بناء الشراكات التي تحقق التنمية المشتركة".

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة شركة أكوا باور، محمد أبونيان: "تعتبر الاتفاقية المالية الناجحة التي أبرمت اليوم أكبر اتفاقية من نوعها في تاريخ شركة "أكوا باور"، إننا بصدد مشروع تاريخي لقطاع الطاقة في المملكة، نعتز من خلاله بشراكتنا وتعاوننا الوثيق مع أرامكو السعودية و"إير برودكتس" بهدف تنويع مزيج الطاقة في المملكة ورفع كفاءة القطاع. وبالاعتماد على الخبرات والقدرات الرائدة لجميع شركاء المشروع المشترك، سنجعل من مجمع جازان مشروعًا متكاملًا للتغويز وإنتاج الطاقة بالدورة المركبة، وسيكون الأكبر من نوعه في العالم. ومن خلال استخدام أحدث التقنيات، سيدفع مشروع جازان الحدود نحو مستقبل مشرق. كما نفخر بإضافة صفحة إنجاز جديدة إلى سجل "أكوا باور" الحافل، والمتمثل في تدريب المواهب البشرية السعودية وصقلها وتأهيلها بما يسهم في رفع المهارات والإمكانات الفنية المتخصصة واللازمة لتلبية احتياجات القطاع".

المشاركون في وقفة احتجاجية بالعاصمة عمّان رفعوا لافتات مكتوبا عليها "غاز العدو احتلال"

الأردنيون يطالبون بإسقاط اتفاقية الغاز مع إسرائيل

لقطة من تحرك سابق في الأردن ضد اتفاقية الغاز مع إسرائيل

شارك عشرات من الأردنيين، أمس الأول الأحد، في وقفة احتجاجية بالعاصمة عمّان، للدعوة إلى إسقاط اتفاقية الغاز مع إسرائيل، بمناسبة مرور 5 أعوام على توقيعها. وتجمع المحتجون قرب مبنى وزارة الطاقة وشركة الكهرباء، بدعوة من "الحملة الوطنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني" (شعبية حزبية نقابية) تحت شعار "لا للاتفاقية، ولا لجعل الأردن بوابة العدو لتصدير الغاز والكهرباء"، بحسب مراسل الأناضول.

ورفع المشاركون لافتات مكتوبا عليها "غاز العدو احتلال"، ورددوا هتافات منها: "غاز العدو أكبر عار"، و"اتفاقية خيانة"، و"أردن عربي للأحرار.. مش للصهيوني الغدار"، و"حملتنا مستمرة.. وطنية حرة حرة".

وعلى هامش الفعالية، قال محمد العبسي، عضو لجنة المتابعة في الحملة المنظمة للفعالية، إن "هذه الوقفة تأتي بالتزامن مع مرور 5 سنوات على توقيع هذه الكارثة بحق هذا البلد".

وتابع: "اليوم نجدد دعوتنا، التي لم تتوقف أصلا، للمطالبة بإسقاط هذه الاتفاقية (...) نقول لا سبيل إلا إسقاط هذه الاتفاقية التي سترهن هذا البلد لصالح الكيان الصهيوني، وسيبتزنا ويستخدمها بابتزازنا في أي شيء كما فعل في ملف المياه".

فيما قال سليمان صويص، أحد المحتجين: "أقف اليوم مع الزملاء والزميلات من أجل حماية مستقبل وأجيال الأردنيين، والحفاظ على كرامتهم وسيادة الأردن".

أضاف أن "هذه الاتفاقية تتم على حساب فقر وجوع وبطالة الأردنيين، فبدلاً من دفعها "الأموال" للكيان الصهيوني لصرفها على المستوطنات واعتداءاته على الشعب الفلسطيني، كان لا بد من أن تستثمر من أجل بناء مشاريع إنتاجية لتوظيف الشباب الأردني العاطل عن العمل".

وزاد بقوله: "نطالب بإلغاء هذه الاتفاقية ووقف العمل بها ومحاسبة كل من كان مسؤولا عن إبرامها".

وتزامن بدء الضخ التجريبي للغاز، مطلع عام 2020، مع احتجاجات واسعة حزبية وشعبية ونقابية، استمرت أسابيع، أمام وزارة الطاقة وشركة الكهرباء في عمّان.

وجرى توقيع الاتفاقية في 2016 بين شركة الكهرباء الأردنية "حكومية" وشركة نوبل إنيرجي "المشغلة لحقل ليفاثيان للغاز الطبيعي قبالة سواحل إسرائيل").

وتنص الاتفاقية على تزويد الأردن بنحو 45 مليار متر مكعب من الغاز على مدار 15 عاما، اعتبار من يناير 2020.

وحسب شركة الكهرباء الأردنية، فإنها ستوفر حوالي 300 مليون دولار بشرائها الغاز الإسرائيلي مقارنة بشرائه من الأسواق العالمية.